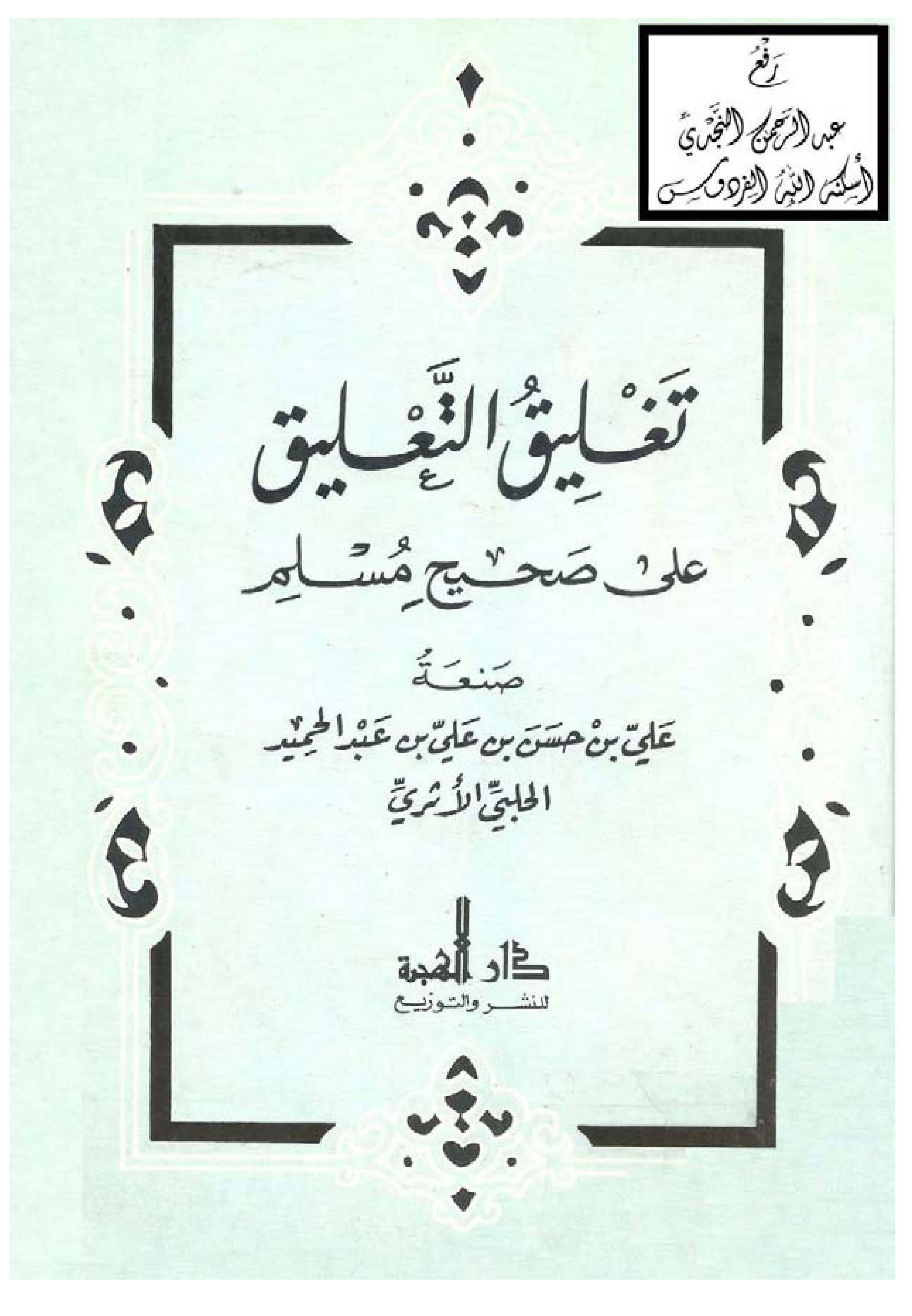


تَغْلِيقُ التَّعْلِيق

على صَحيحِ مُسْلِمِ

صَنعَةُ

عليّ بن حسن بن عليّ بن عبد الحميد
الحلبيّ الأثريّ

دار الهجرة
للنشر والتوزيع

تغليق التعليق

على صحيح مسلم

الطبعة الأولى

١٤١٢هـ - ١٩٩١م

دار الهجرة للنشر والتوزيع

هاتف: ٨٩٨٣٠٠٤ (٠٣) الثقبة - ٤٧٩٢٠٥٥ (٠١) الرياض

فاكس ٨٩٥٢٤٩٦ (٠٣)

ص . ب: ٢٠٥٩٧ - الثقبة ٣١٩٥٢

المملكة العربية السعودية

رفع

عبد الرحمن النجدي

أسكنه الله الفردوس

تَغْلِيقُ التَّعْلِيقِ

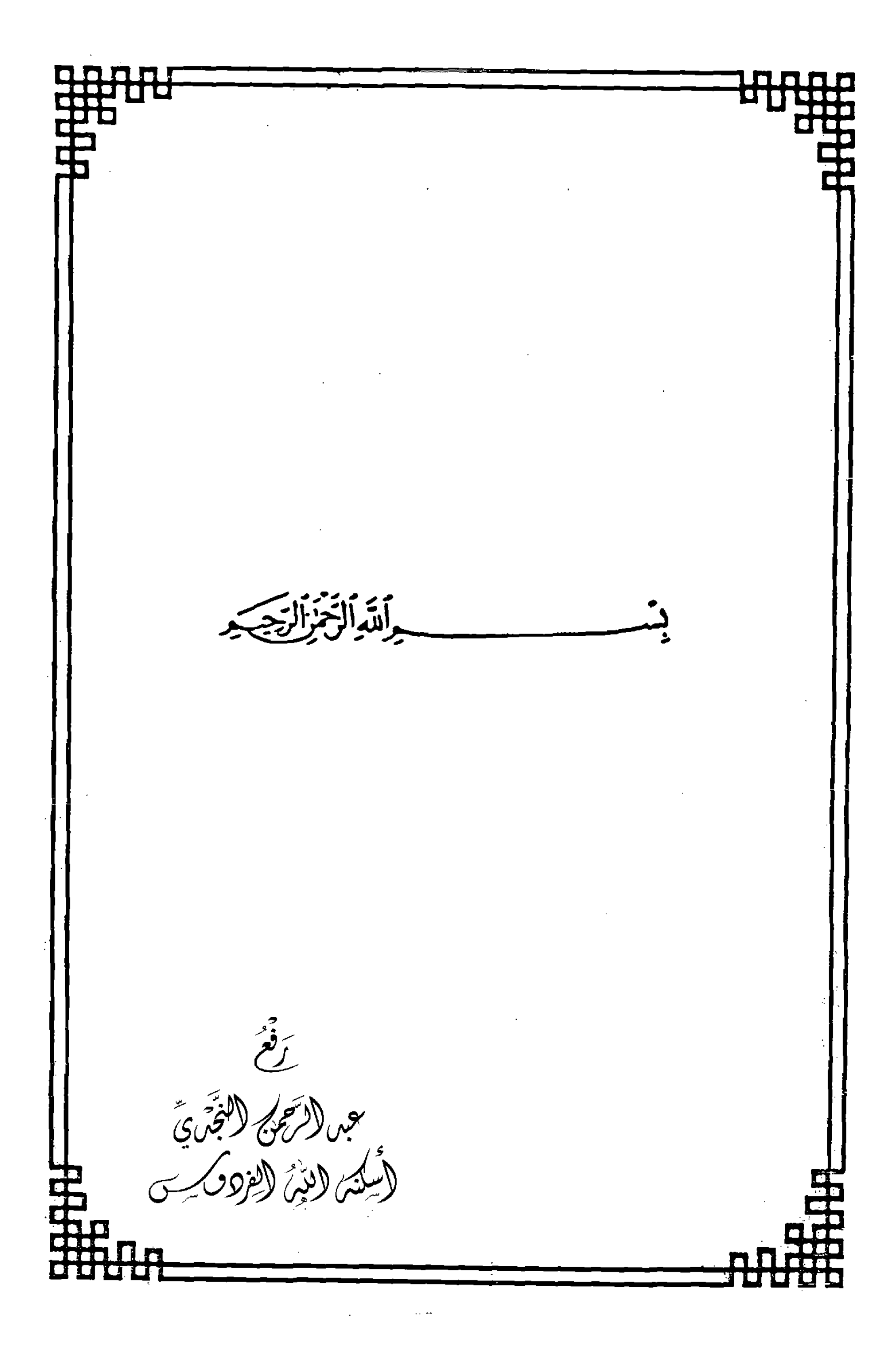
عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ

صَنعَةُ

عَلِيّ بن حَسَن بن عَلِيّ بن عَبْد الحَمِيد

الحَلَبِيّ الأَثَرِيّ

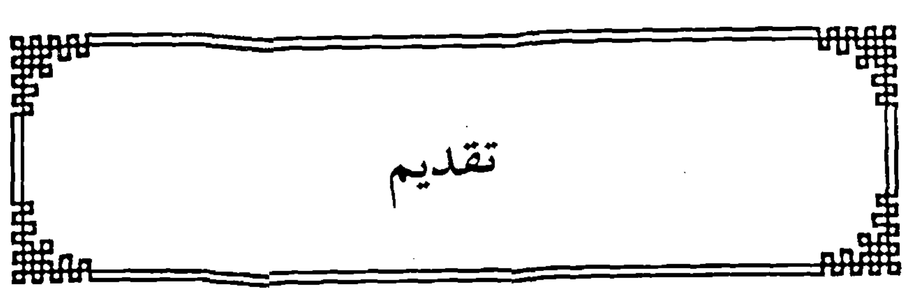
دَارُ الهِجْرَة لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيع


بسم الله الرحمن الرحيم
رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

المقدمة

وتشتمل على :

- تقديم .
- معنى المعلَّق .
- تعريف المعلَّق اصطلاحاً .
- المعلَّق في «صحيح مسلم» .
- نُبذةٌ وجيزةٌ في حياة الإمام مسلم .



تقديم

إِنَّ الحمـدَ للهِ؛ نَحمـدُه، ونَستعينُه، ونَستَغفِرُهُ، ونعوذُ باللهِ مِن شُرورِ أَنْفُسِنا، ومِن سَيِّئاتِ أَعمالِنا، مَن يَهْدِهِ اللهُ؛ فَلا مُضِلَّ لهُ، ومَن يُضْلِل؛ فلا هاديَ لهُ.

وأَشهدُ أَنْ لا إِلَهَ إلا اللهُ وحدَهُ لا شريكَ لهُ.

وأَشهدُ أَنَّ محمَّداً عبدُه ورَسولُهُ.

أَمَّا بعدُ:

فإِنَّ تَصنيفَ كثيرٍ مِن أَهلِ العلمِ في مسائلَ علميَّةٍ مُفْـرَدَةٍ أَمْرٌ مَعْهودٌ مشهورٌ؛ لِما فيهِ مِن إِلقاءِ الضوءِ على أَهميَّةِ تلكَ المسأَلةِ التي أُفْرِدَت في البحثِ والدِّراسةِ والتأْليفِ.

وكـذا عنايةُ عُلماءِ الأمَّةِ بـ «الصحيحينِ»، وشِدَّةُ

الاهتمـامِ بهمـا، كانت عظيمـةً فائقةً؛ بَذَلوا فيها كبيرَ جُهْدهم، وعميقَ دراستِهم.

وسَـيْراً مِنِّي على سَنَنِهم، وجَـرْياً على هَدْيِهم، واتِّبـاعـاً لطرائقِهِم؛ صنَّفْتُ هٰذا الجُـزءَ[1]؛ لما فيه من استمرارٍ للجُهودِ العلميَّةِ المبذولةِ حول «الصَّحيحينِ»؛ دراسةً، وتدقيقاً؛ جمعتُ فيه الأحاديثَ الَّتي علَّقَها الإمامُ مُسلمٌ في «صحيحِـه»، ثم ذكـرتُ مَن وَصَلَهـا؛ مبتدئاً بتقـديمِ الإمـامِ مُسلمٍ على غيرِه ـ إذا كَانَ عَلَّقَها في موضعٍ، ووَصَلها في كِتابهِ نفْسهِ ـ، ثمَّ أَنقُلُ أَقوالَ بعضِ أَهلِ العلمِ في ذٰلك.

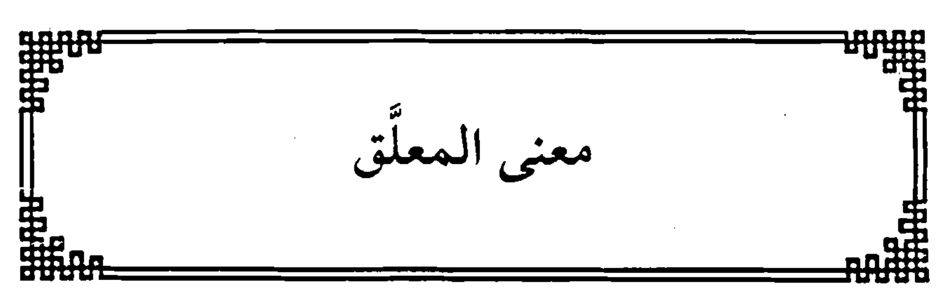
سائلًا اللهَ العليَّ الأعْلى أَنْ ينفَعَ بهٰذا الجُزءِ، وأَنْ يكتُبَ لي فيهِ الأجر والثَّوابَ؛ إِنَّهُ سبحانَه السَّميعُ الوهَّابُ.

وكتبه

علي بن حسن بن علي بن عبدالحميد

---

(١) وسمَّيتُـه «تغليق التَّعليق» اقتـداءً بإمـامِ المتأخِّرينَ في الصنـاعـة الحـديثية، الحـافظ ابن حجر العسقلاني فيما كتبهُ على معلَّقات «صحيح البخاري».



معنى المعلَّق

قال الإمـامُ ابنُ الصَّـلاحِ في «صيانـةِ صحيحِ مُسلمٍ» (ص ٧٥):

«وَقَعَ في هٰذا الكتابِ، وفي كِتابِ البُخاريِّ: ما صورَتُه الانقطاعُ، وليس مُلتحِقاً بالانقطاعِ في إخراجِ ما وَقَـعَ فيهِ ذٰلـك مِن حَيِّزِ الصَّحيحِ إلى حَيِّزِ الضَّعيفِ، ويُسمَّى تَعليقاً».

وقالَ الحافظُ ابنُ حَجَرٍ في «تغليقِ التَّعليقِ» (٢ / ٧):

«فـأَمَّا تسميةُ هٰذا النَّوعِ بالتَّعليقِ؛ فأَوَّلُ مَا وُجِدَ ذٰلك في عِبارةِ الحافظِ الأوْحَدِ أَبي الحسنِ عليِّ بنِ عُمَر الدَّارقُطنِيِّ، وتَبِعَهُ عليهِ مَن بعدَهُ».

قالَ ابنُ الصَّلاحِ :

«وكـأنَّهم سَمَّـوْهُ تعليقـاً أَخْـذاً مِن تعليقِ العِتْقِ والطَّلاقِ وتعليقِ الجدارِ؛ لما يَشترِكُ فيهِ الجميعُ مِن قَطْعِ الاتِّصالِ ؛ فإنَّ ما فيهِ مِن قَطْعِ رَجُلٍ أَو رَجُلينِ أَو ثلاثةٍ قاطِعٌ للاتِّصالِ لا محالَةَ»[١] .

وقد تعقَّبَ الحافظُ ابنُ حَجَرٍ هٰذه الكلمةَ، فقالَ[٢] :

«أَخْذُهُ مِن تعليقِ الجدارِ فيهِ بُعْدٌ، وأَمَّا أَخذُهُ مِن تعليقِ الطَّلاقِ وغيرِه؛ فهُو أَقربُ؛ للسببيَّةِ؛ لأنهما معنويَّانِ» .

وهٰذا التعقُّبُ متعقَّبٌ :

فقد قالَ البُلْقينيُّ في «محاسِنِ الاصطلاحِ» (ص ١٦٢) :

«أَخـذُهُ مِن تعليقِ الجـدارِ ظاهِـرٌ، أَمَّا مِن تعليقِ

(١) «صيانة صحيح مسلم» (ص ٧٦) .

(٢) «تغليق التَّعليق» (٢ / ٧) .

الـطَّلاقِ ونحـوِهِ؛ فليسَ التَّعليقُ هُنـاكَ لأجْـلِ قَطْعِ الاتِّصالِ، بل لتعليقِ أمرٍ على أمرٍ؛ بدليلِ استعمالِهِ في الوكالَةِ والبيعِ وغيرها، بل وفي الصَّلاةِ أيضاً.

فلا يَصِحُّ أَنْ يكـونَ تعليقُ الطَّلاقِ لأجْلِ قطعِ الاتِّصـالِ؛ إلَّا أَنْ يُرادَ بهِ قطعُ اتِّصـالِ حُكمِ التَّنجيزِ باللَّفْظِ لو كانَ مُنْجَزاً».

فما هُو الصَّوابُ في هٰذينِ المَعْنَيَيْنِ للمُعلَّقِ؟

«إذا ذَهَبْنا إلى أَنَّ التَّعليقَ في الحديثِ محسوسٌ؛ لتقـريبِ الفهمِ؛ أَخَـذْناهُ مِن تعليقِ الجِدارِ؛ لظهورِهِ؛ لجامعِ قَطْعِ الاتِّصالِ بينَهُما، إذ إِنَّ الحديثَ المعلَّقَ بحَـذْفِ أَوَّلِـهِ صارَ كالـشيءِ المعلَّقِ المقـطوعِ عنِ الأرضِ، المـوصولِ مِن الأعْلى بالسَّقفِ مثلاً، وهٰذا يتَّفق مع المعنى اللغوي.

وأَمَّا إذا ذَهَبْنا إلى أَنَّ التعليقَ في الحديثِ معنويٌّ؛ فأَخْـذُهُ مِن معنـاهُ المعنويِّ أَوْلى، إذ إِنَّ تعَلُّقَ الحكمِ بالحديثِ المعلَّقِ بقَبولٍ أو رَدٍّ معَلَّقٌ ومُتوقِّفٌ على وُجودِ

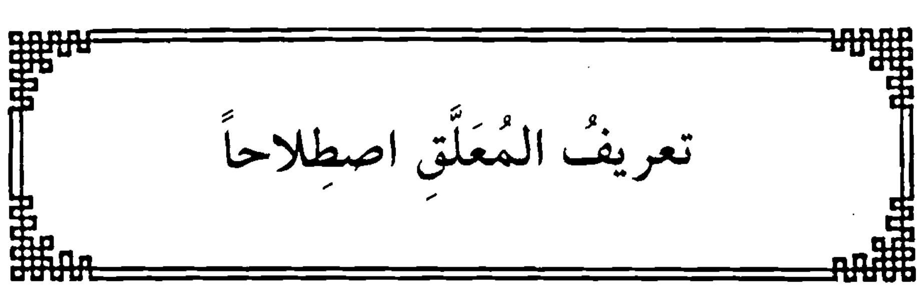
الـرُّواةِ المَحْـذوفينَ مِن السَّنـدِ، ومعـرِفَةِ حالِهِم، وكذا الحُكْمُ بوقـوع الـطَّلاقِ أوعـدمِـه معلَّقٌ ومتـوقِّفٌ على المَشروطِ وُجوداً أو عَدَماً.

ومِن هُنا نَخْلُصُ إلى أنَّ ابنَ الصَّلاحِ ومَن وافَقَهُ لاحَظَ هٰذينِ المعنيينِ في الحَديثِ المعلَّق، بينَما لاحَظَ الحـافِظُ ابنُ حَجَـرٍ المعنى الأخيرَ، ولِكُـلٍّ وِجْهَـةٌ هُو مُوَلِّيها؛ رحِمَهُم اللهُ أَجْمَعينَ»[1].

هذا هُو معناهُ، فما هو تعريفُهُ على ضَوءِ هٰذا المَعْنى؟

○○○○○

(١) من مقدمة الدكتور سعيد القزقي لـ «تغليق التعليق» (١ / ٢٨٤).



تعريفُ المُعَلَّقِ اصطِلاحاً

قال الحافِظُ ابنُ حَجَر في «هَدْي السَّاري» (ص ١٧):

«والمرادُ بالتعليقِ: **ما حُذِفَ مِن إسنادِهِ واحِدٌ فأَكثرُ، ولوْ إلى آخِرِ الإِسنادِ**».

وعلى هٰذا؛ فالمُعَلَّقُ يأْتي على صُورٍ:

أ ـ أَنْ يَحْذِفَ جميعَ السَّندِ، ويُقالَ ـ مثلاً ـ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ.

ب ـ أَنْ يَحْذِفَ مُعْظَمَ السَّنَدِ، فلا يُبْقي منهُ إلَّا الصَّحابيَّ أَو التَّابعِيَّ والصَّحابِيَّ.

جـ ـ أنْ يَحْذِفَ مَنْ حَدَّثَهُ، ويُضيفَهُ إلى مَن

فَوْقَهُ[1].

○ حُكْمُهُ:

الأصلُ فيما يُحْذَفُ مِن الإسنادِ أَنْ يكونَ سبباً في الجَهالَةِ، وبالتالي فحُكْمُهُ حُكْمُ الحديثِ الضَّعيفِ؛ إلَّا ما وَرَدَ في «الصَّحيحَينِ» مِن ذٰلكَ، فاستَثْنى العلماءُ ما وَرَدَ بصيغَةِ الجَزْمِ فيهِ مِن ذٰلك[2].

○ مِن أَسْبابِ التَّعليقِ:

أ ـ أَهمُّها ما أَشارَ إِليهِ الإمامُ مسلمٌ نفسُهُ في مقدِّمةِ «صحيحِهِ» (١ / ٣٢)، حيث قالَ عن الأئمَّةِ الَّذينَ نَقلوا الأخبارَ:

«أَنَّهُم كانتْ لهُم تاراتٌ يُرسِلونَ فيهـا الحَـديثَ إرسـالاً، ولا يَذْكُـرونَ مَن سَمِعوهُ منهُ، وتاراتٌ يَنْشَطُونَ فيها، فيُسْنِدونَ الخَبَرَ على هيئَةِ ما سَمِعُوا».

---

(١) «شرح النخبة» (ص١٧)، «منهج ذوي النظر» (ص٥٥).

(٢) انظر: «فتح الباري» (٥ / ٧٢)، وكتابي «الكاشف في تصحيح رواية البخاري لحديث المعازف» (ص ٢٩ ـ ٣٢).

ب ـ ومِن ذٰلكَ أَنْ لا يكونَ الحديثُ على شَرْطِ القَبولِ ، فيُعلِّقَهُ تَعْليقاً .

جـ ـ ومِن ذٰلك أَنْ يكونَ الحديثُ في المُتابَعاتِ لا في الأصولِ[1] .

د ـ ومِن ذٰلك أَنْ يَكونَ التعليقُ إشارةً إلى رِوايةٍ مرجوحَةٍ دونَ الرِّوايةِ الرَّاجِحةِ[2] .

وهُناكَ أَسبابٌ أُخْرى قَدْ تَخْفى عَلى البَعْضِ ، ويقِفُ عليها البعضُ الآخَرُ .

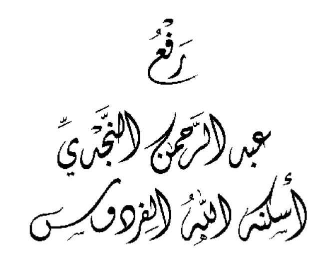
واللهُ أَعلمُ بالصَّوابِ ، وهو ـ سُبحانَهُ ـ المُستعانُ ، وعليهِ التُّكلانُ .

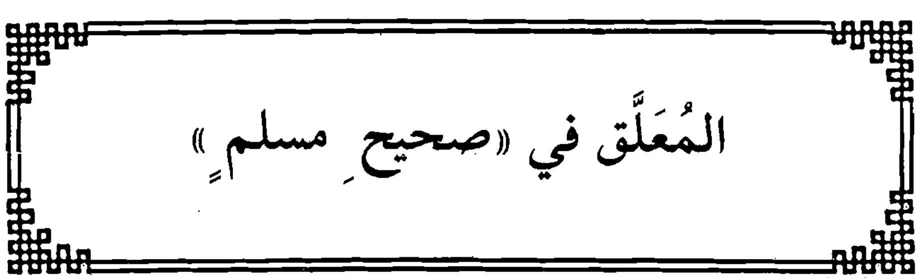
○○○○○

---

(١) انظر: «توجيه القاري» (ص ٣٧ ـ ٣٨) للزَّاهِدي .

(٢) كما سيأتي في الحديث الثامن (ص ٤٩) .





المُعَلَّق في «صحيحِ مسلمٍ»

قالَ ابنُ الصَّلاحِ في «عُلومِ الحَديثِ» (ص ٢٠):

«وأَمَّا المُعَلَّقُ... فأَغْلَبُ ما وَقَعَ ذٰلك في كِتابِ البُخاريِّ، وهو في كِتابِ مسلمٍ قليلٌ جِدّاً».

وقالَ الحافِظُ العراقِيُّ في «التَّقييدِ والإِيضاحِ» (ص ٣٢) مُتَمِّماً المَرامَ:

«... هو كما ذَكَرَ، ولٰكِنِّي رأَيْتُ أَنْ أُبَيِّنَ موضِعَ ذٰلك القَليلِ لِيُضْبَطَ...».

ثم ذكرَ ثلاثةَ أَحاديثَ، وهي الآتيةُ برقم (٦) و(١) و(٢).

ثم قالَ:

«وهٰذانِ الحَديثانِ الأخيرانِ قد رَواهُما مُسلِمٌ قبلَ هٰذينِ الطَّريقينِ مُتَّصلًا، ثمَّ عَقَّبَهُما بهٰذينِ الإسنادَيْنِ المُعَلَّقينِ، فعَلى هٰذا؛ فليسَ في كِتابِ مسلمٍ بعدَ المقدِّمةِ حَديثٌ مُعَلَّقٌ لم يُوصِلْهُ؛ إلَّا حَديثَ أَبي جَهْمٍ المَذكورَ[1].

وفيهِ بقيَّةُ أَربعَةَ عَشَرَ موضِعاً، رواهُ متَّصلًا، ثمَّ أَعْقَبَهُ بقولِهِ: «ورواهُ فُلانٌ».

وقدْ جَمَعَها الرَّشيدُ العَطَّارُ في «الغُرَرِ المجموعةِ»، وقد بيَّنْتُ ذٰلكَ كُلَّهُ في كتابٍ جمعْتُهُ فيما تُكُلِّمَ فيهِ مِن أَحاديثِ «الصَّحيحينِ» بضعفٍ وانقطاعٍ».

وأَعادَ الكلامَ نفسَهُ تقريباً في «شرحِ الألفِيَّةِ» (١ / ٧١ - ٧٢).

قلتُ: والرَّشيدُ العَطَّارُ هُو: الإمامُ، الحافِظُ، رَشيدُ الدِّينِ، أَبو الحُسينِ، يَحْيى بن عليِّ بنِ عبدِاللهِ،

(١) وهو الآتي برقم (٦).

القُرشيُّ، المِصْريُّ، العَطَّارُ، توفِّي سنة (٦٢٢هـ)[١].

ولقـد رأَيْتُ نسخةً خَطِّيَّةً مصوَّرةً مِن كتابهِ ـ وفيها خَرْمٌ ـ في خزانةِ كتُبِ فَضيلَةِ الأخِ الشيخِ ربيعِ بنِ هادي في المدينةِ النبويَّةِ.

وكـلامُ العراقيِّ هٰذا تعقَّبَهُ الحافظُ ابنُ حَجَرٍ في «النُّكَتِ على ابنِ الصَّلاحِ» (١ / ٣٤٤)، فقال ما مُلَخَّصُهُ: «وفيهِ أُمورٌ:

الأوَّل: قولُهُ: «فيهِ بقيَّةُ أَربعةَ عشرَ»[٢].

ليسَ فيهِ عندَ الرَّشيدِ العطَّارِ إلَّا ثلاثةَ عَشَرَ، والَّذي أَوْقَـعَ الشيخَ في ذٰلـك أَنَّ أَبـا عليٍّ الجَيَّانيَّ ـ وتَبعَـهُ المازَرِيُّ ـ ذكَرَ أَنَّها أَربعةَ عشرَ، لكنْ؛ لمَّا سَرَدَها؛ أَوْرَدَ مِنها حَديثاً مُكَرَّراً، وهُو حَديثُ ابنِ عُمَرَ رضيَ اللهُ تَعالى عنهُمـا: «أَرأَيْتُكُم ليلَتَكُم هٰذه»، هٰذا هُو الَّـذي كُرِّرَ،

---

(١) ترجمته في «طبقات علماء الحديث» (١١٢٦) لابن عبدالهادي.

(٢) وهٰذا قولُ العراقي المتعقَّب.

فصارَتِ العِدَّةُ ثلاثةَ عشرَ.

وقد نبَّهَ على هٰذا الموضعِ ابنُ الصَّلاحِ في مقدِّمةِ «شرحِ مسلمٍ»(١)، وتَبِعَهُ النَّوويُّ(٢).

والثَّاني: قولُهُ: «إِنَّهُ يرويهِ متَّصلاً ثم عقَّبهُ بقولِه: ورواهُ فلانٌ».

ليس ذٰلك في جميعِ الأحاديثِ المذكورةِ، وإِنَّما وَقَعَ ذٰلك في ستَّةِ أَحاديثَ مِنها.

الثالث: قولُهُ: «إِنَّهُ ليس في مُسلمٍ بعدَ المقدِّمةِ حديثٌ مُعَلَّقٌ لم يُوصِلْهُ مِن طريقٍ أُخْرى؛ إِلَّا حَديثَ أَبي الجُهَيْم».

هٰذا صحيحٌ بقَيْدِ التَّعليقِ، لكنْ قدْ بَيَّنَّا أَنَّ الَّذي بصيغَةِ التَّعليقِ إِنَّما هُو ستَّةٌ لا أَكثر»(٣).

وقولُ الجَيَّانيِّ المُشارُ إِليهِ هُو ما قالَهُ في «تَقْييدِ

---

(١) وهو «صيانة صحيح مسلم» (٧٦).

(٢) في «شرحِه» (١ / ١٨).

(٣) سيأتي مناقشة ذٰلك وتفصيله.

المُهْمَلِ وتَمْييزِ المُشْكِلِ» (١ / ق ١٥٤ / أ ـ مصوَّرتي) بعدَ أَنْ ذكرَ حَديثَ أَبي الجَهْمِ [١]:

«وهٰذا الحَديثُ ذَكَرَهُ مسلمٌ مقطوعاً. . .».

ثُمَّ قالَ:

«وقد أَوْرَدَ مسلمٌ في «كِتابِهِ» أَحاديثَ يَسيرةً مقطوعةً، منها هٰذا الحَديثَ الذي ذَكَرْناهُ، وهو أَوَّلُها، ومنها. . . .».

فسَرَدَها.

ooooo

(١) وسيأتي كلامُه فيه، وإثباتُ الصواب في كُنيةِ راويهِ.

نُبذةٌ وَجيزةٌ في حياةِ الإمامِ مُسْلِمٍ

* هُو مُسْلِمُ بنُ الحجَّاجِ بنِ مُسلمٍ، أَبو الحُسينِ، القُشيريُّ النَّسَبِ، النَّيسابُوريُّ الدَّارِ والموطِنِ.

* قيلَ: إِنَّهُ وُلِدَ سنَةَ أَربعٍ ومئتينِ[1].

* أَوَّلُ سماعِهِ في سنةِ ثمانَ عشرةَ مِن يحيى بن يَحيى التَّميمي.

* حَجَّ في سنةِ عِشرينَ، وهُو أَمردُ، فسمِعَ بمكَّةَ مِن القَعْنَبِيِّ، وهُو أَكبرُ شيخٍ لهُ.

---

(١) كذا قال الذهبي في «السير» (١٢ / ٥٥٧)، وقال ابنُ الصَّلاحِ في «الصِّيانة» (ص ٦٤):
«ستّ ومئتين»!

* ولهُ شُيوخٌ كَثيرونَ[1].

* ورَوى عنهُ خَلْقٌ كَثيرٌ؛ مِنهُم مَن هُو أكبرُ منهُ.

* ولهُ مُصَنَّفاتٌ عدَّةٌ، أَجَلُّها «صحيحُهُ» الذي قالَ فيهِ: «صنَّفْتُ هٰذا «المُسْنَدَ الصَّحيحَ» مِن ثلاثِ مئةِ أَلفِ حَديثٍ مَسْموعةٍ»..

* رِحْلَتُهُ في سماعِ الحديثِ واسعةٌ، فرَحَلَ إلى خُراسانَ، والرَّيِّ، والعِراقِ، والحِجازِ، ومِصْرَ، وغيرِها.

* تُوُفِّي رحمهُ اللهُ سنةَ إحدى وستِّينَ ومئتينِ.

* ترجَمتُه في: «الجرح والتعديل» (٨ / ١٨٢)، و «تاريخ بغداد» (١٣ / ١٠٠)، و «طبقات الحنابلة» (١ / ٣٣٧)، و «تذكرة الحفاظ» (٢ / ٥٨٨)، «سير أعلام النبلاء» (١٢ / ٥٥٧)، وغيرها كثيرٌ.

* وقد أقيمت عنه وعن «صحيحه» دراساتٌ كثيرةٌ مفردةٌ.

---

(١) ذكرهم الذهبي في «السِّيَر» (١٢ / ٥٥٨ - ٥٦١) على نَسَق حروف المعجم.

وَصْلُ مُعَلَّقاتِ

«صَحِيحِ مُسْلِمٍ»

القسمُ الأوَّلُ
ما علَّقَهُ وَوَصَلَهُ في كتابِه نفسِه(١)

○ الحديثُ الأوَّلُ:

قالَ الإمامُ مسلمٌ في «صحيحِهِ»، كتاب المُساقاةِ، بابِ استحباب الوضْع مِن الدَّيْن، (رقم١٥٥٨)(. . .):

«وروى الليثُ بنُ سَعْدٍ: حَدَّثَني جعْفَرُ بنُ ربيعةَ عن عبدالرحمٰنِ بنِ هُرْمُزَ عن عبدِاللهِ بنِ كعبِ بنِ مالكٍ عن كَعْبِ بنِ مالكٍ أَنَّهُ كانَ لهُ مالٌ على عبدِاللهِ بنِ أَبي

(١) سيلاحظ القارىء فيما يأتي أن كلام العلماء في هٰذا منصبٌّ على المتون، وإنما دقَّقْتُ الكلام في هٰذا الجزء على الأسانيد والرواة الذين عُلِّق عنهم، فأُورد مَن وصله من طريقهم، وهو ـ ولله الحمدُ ـ ما لم يُفْعَل على هٰذا النّسق بهٰذا الشُّمولِ من قبلُ، والله أعلم.

حَذْرَدٍ الأسلَمِيِّ، فلَقِيَهُ، فلَزِمَـهُ، فتَكَلَّما حتَّى ارتَفَعَتْ أَصواتُهُما، فمَرَّ بهِما رسولُ اللهِ ﷺ، فقالَ: «يا كَعْبُ!»، فأَشارَ بيدِهِ؛ كأَنَّهُ يقولُ النِّصْفَ، فأَخَذَ نِصفاً ممَّا عليهِ، وتَرَكَ نِصْفاً».

قلتُ: وقـد رواهُ مسلمٌ رحِمَـهُ اللهُ في الموضعِ نفسهِ قبلَ هٰذا[1] مِن طريقينِ عن يُونُسَ عنِ الزُّهْرِيِّ عن عبدِاللهِ بنِ كَعْبِ بنِ مالكٍ:

الأوَّل: قالَ (١٥٥٨) (٢٠):

«حـدَّثَنـا حَرْمَلَةُ بنُ يحيى: أَخبَـرنـا عبدُ اللهِ بنُ وَهْبٍ: أَخْبَرني يونُسُ: (فذكَرَهُ مطوَّلاً)».

الثَّاني: قالَ (١٥٥٨) (٢١):

«وحـدَّثَنـا إسحاقُ بنُ إبراهيمَ: أَخْبَرَنا عُثمانُ بنُ عُمرَ: أَخبرَنا يونُسُ. . .».

فذكره مختصراً، وقالَ:

---

(١) انـظر: «تـدريب الـراوي» (١ / ١١٧)، و«النُّكت الظراف» (٨ / ٣١٠).

«بمثلِ حَديثِ ابنِ وَهْبٍ».

وقد رَوَى الحديثَ ـ أَيضاً ـ البُخاريُّ في «صحيحِهِ» (٤٥٧ و٢٤١٨ و٢٧١٠) عن عبدالله بن محمَّد عن عُثمان بن عُمر عن يونُس بهِ.

ورواهُ (٢٤٢٤) عن يحيى بن بُكَيْر: حدَّثنا الليثُ عن جعفرِ بنِ ربيعةَ عن عبدِاللهِ بنِ هُرْمُزٍ عن عبداللهِ بنِ كعبٍ بهِ.

ورواهُ (٢٧١٠) معلَّقاً؛ قالَ:

«وقالَ اللَّيْثُ: حدَّثَني يونُسُ عن ابنِ شِهابٍ...».

○ الحديثُ الثَّاني:

قالَ الإمامُ مسلمٌ في كتابِ الحُدودِ، باب: مَن اعترفَ على نفسِهِ بالزِّنى ـ بعد روايتِهِ (١٦٩١م) (١٦) حديثَ أَبي هُريرةَ في رجمِ الَّذي اعْتَرَفَ على نفسِهِ بالزِّنى[1] ـ؛ قالَ:

---

(١) وقد ساق سنده: «وحدَّثني عبد الملك بن شُعيب بن =

«ورواهُ الليثُ أيضاً عن عبدِ الرحمٰنِ بنِ مُسافرٍ عنِ ابنِ شهابٍ؛ بهٰذا الإسنادِ مثلَهُ».

وذَكَرَ ابنُ الصَّلاحِ في «صيانةِ صحيحِ مسلمٍ» (ص ٨٠) أَنَّهُ ذكرَ هٰذا مُتابعةً(١) لما رواهُ موصولاً.

فهُو رواهُ موصولاً بإسنادٍ، ثمَّ علَّقه مِن طريقٍ آخَرَ يلتقي معَ الإسنادِ السَّابقِ نفسِهِ.

ورواهُ البُخاريُّ في «صحيحِهِ» (**٦٨٢٥**)؛ قالَ:

«حـدَّثنـا سعيدُ بنُ عُفيرٍ؛ قالَ: حدَّثني الليثُ: حدَّثني عبدُالرحمٰن بنُ خالدٍ: (فذكره)».

فوَصَلَ الطَّريقَ التي علَّقها مسلمٌ نفسَها.

= الليث بن سعد: حدثني أبي عن جدي قال: حدثني عَقيل عن ابن شهاب عن أبي سَلَمة بن عبدالرحمن بن عوف وسعيد بن المسيب عن أبي هريرة: (فذكره).

(١) ولم يُشر إلى هٰذا المِزي في «تحفة الأشراف» (١٠ / ٢٩)، ولا الحافظ ابن حجر في «نُكَته الظِّراف».

وسيأتي مثلُ هٰذا مرَّات ـ منهما ومن غيرهما ـ فلا أُنَبِّهُ عليه!

○ الحديثُ الثالث:

قالَ الإمامُ مسلمٌ في كِتابِ المساجِدِ ومَواضِعِ الصَّلاةِ، بابِ: الدَّليلِ لِمَنْ قالَ: الصَّلاةُ الوُسْطى هِي صلاةُ العصرِ؛ بعدَ عدَّةِ رواياتٍ آخِرها (٦٣٠) (٢٠٨):

«حدَّثَنا إسحاقُ بنُ إبراهيمَ الحَنْظَليُّ: أَخبَرَنا يحيى بنُ آدَمَ: حدَّثَنا الفُضيلُ بنُ مرزوقٍ عن شقيقِ بنِ عُقبةَ عن البَراءِ بنِ عازبٍ؛ قالَ:

نزلتْ هٰذه الآيةُ: (حَافِظُوا عَلى الصَّلَواتِ وصَلاةِ العَصْرِ)، فقَرَأْنَاها ما شاءَ اللهُ، ثمَّ نَسَخَها اللهُ، فنَزَلَتْ: ﴿حَافِظُوا عَلى الصَّلَواتِ والصَّلاةِ الوُسْطَى﴾، فقالَ رجُلٌ كَانَ جالِساً عندَ شقيقٍ لهُ: هِيَ إِذَنْ صلاةُ العصرِ، فقالَ البَراءُ: قدْ أَخبَرْتُك كيفَ نزلَتْ، وكيفَ نَسَخَها اللهُ، واللهُ أَعلمُ».

فقالَ مسلِمُ رَحِمَهُ اللهُ:

«ورواهُ الأشْجَعِيُّ عنْ سُفيانَ الثوريِّ عنِ الأسْوَدِ ابن قيس عنْ شَقيقِ بنِ عُقبةَ عنِ البراءِ بنِ عازبٍ؛ قالَ:

قرأْناها معَ النبيِّ ﷺ زَماناً؛ بمثلِ حَديثِ فُضَيلِ بنِ مَرْزوقٍ».

وقالَ الحافِظُ ابنُ حَجَرٍ في «النُّكَتِ الظِّرافِ» (٢ / ٢٠):

«وَصَلَهُ عُثمانُ بنُ سعيدٍ الدَّارِمِيُّ عن إبراهيمَ بنِ أَبي الليثِ عن الأشْجَعِيِّ.

وأَخـرجهُ أَبو عَوانَةَ في «مستَخْرَجِهِ» [١ / ٣٥٤] عن موسى بن سعيدٍ عن إبراهيمَ بنِ أَبي الليثِ.

وكذا أَخْرَجَهُ أَبو نُعيمٍ مِن طريقِ إبراهيمَ.

ورُوِّيناهُ في الجُزْءِ الخامسِ مِن «فوائِدِ المُزَكِّي» مِن طريقِهِ.

وتابَعَهُ مِهْرانُ بنُ أَبي عُمَرَ الرَّازيُّ عن سُفيانَ الثَّورِيِّ.

ولـمْ يَرْوِهِ عَنْ سُفيانَ غيرُهُما».

وذكَرَ ابنُ الصَّلاحِ في «الصِّيانَةِ» (ص ٨٠) أَنَّهُ ذكرَ هٰذا استشهاداً ومُتابعةً.

○ الحديث الرابع:

قالَ الإمامُ مسلمٌ في كِتابِ الإمارةِ، باب: خِيارِ الأئـمَّـةِ وشِـرارِهـم، (١٨٥٥) (٦٦) (...)؛ عَقِبَ حديثِ: «خِيارُ أَئمَّتِكُم الَّذينَ تُحِبُّونَهم ويُحِبُّونَكُم...»، إِذ رواهُ مِن طُرُقٍ:

الأوَّل: عن إسحـاقَ بنِ إبـراهيمَ الحَنْظَلِيِّ عن عيسى بنِ يونُسَ عن الأوزاعيِّ عن يزيدَ بنِ يزيدَ بنِ جابرٍ عن رُزَيْقِ بنِ حَيَّانَ عَن مُسْلِمِ بنِ قَرَظَـةَ عن عَوْفِ بنِ مالكٍ... (فذكره).

الثَّاني: عن داودَ بنِ رُشَيْد عن الوليدِ بنِ مُسلمٍ: حدَّثنا عبدُالرحمٰنِ بنُ يزيدَ بنِ جابرٍ عن رُزَيْقٍ بهِ.

الثَّالِث: عن إسحـاقَ بنِ مُوسى الأنصاريِّ عن الوليدِ بنِ مسلمٍ: حدَّثنا ابنُ جابرٍ بهٰذا الإِسنادِ.

فقالَ الإمامُ مُسلِمٌ:

«ورواهُ مُعاويةُ بنُ صالحٍ عن رَبيعةَ بنِ يَزيدَ عن مُسْلِمِ بنِ قَرَظَةَ عن عَوْف بنِ مالكٍ عن النبيِّ ﷺ».

وذَكَرَ ابنُ الصَّلاحِ في «الصِّيانةِ» (ص ٨٠ ـ ٨١) أَنَّهُ علَّقهُ متابعةً لِمَا رواهُ متَّصلاً.

قلتُ: وقد وقفتُ عليهِ مِن الطَّريقِ نفسهِ:

فقد أَخرَجَهُ الطَّبرانيُّ في «المُعْجَمِ الكبيرِ» (١٨ / ٥٢ / رقم ١١٥)؛ قالَ:

«حدَّثنا بكرُ بنُ سَهْلٍ: حدَّثنا عبدُ اللهِ بنُ صالحٍ: حدَّثني مُعاويةُ بنُ صالحٍ: (فذكره)».

وأَخرجهُ البخاريُّ في «التاريخِ الكبيرِ» (٧ / ٢٨٠ ـ ٢٧١)؛ قالَ:

«قالَ لَنا[1] أَبو صالحٍ: حدَّثنا مُعاويةُ: (فذكره)».

○ **الحديث الخامس:**

قالَ الإمامُ مسلمٌ في «صحيحِهِ» كتابُ الفضائِلِ، بابُ: قولِهِ ﷺ: «لا تأْتي مِئةُ سَنَةٍ...» (٢٥٣٧) (...) بعدَ روايتِهِ للحديثِ عن محمَّدِ بنِ رافعٍ وعبدِ بنِ

(١) ومثلُ هٰذا يُعَدُّ موصولاً؛ كما بيَّنه الحافظُ في «الفتح» (١ / ١٥٦ و٢ / ٣٣٥ و٥ / ٣٩٤).

حُميدٍ عن عبدِالرَّزَّاقِ عن مَعْمَرٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عن سالمٍ وأَبي بكرِ بنِ سُليمانَ عنِ ابنِ عُمرَ. . .

قالَ رَحِمَهُ اللهُ:

«ورواهُ اللَّيثُ عن عبد الرحمٰنِ بنِ خالدِ بنِ مُسافِرٍ كلاهُما[1] عن الزُّهريِّ بإِسنادِ مَعْمَرٍ كَمثلِ حَديثِهِ».

قلتُ: وهذه الروايةُ وَصَلَها البخاريُّ في «صحيحِهِ» (١١٦)؛ قالَ:

«حدَّثنا سعيدُ بنُ عُفيرٍ؛ قالَ: حَدَّثني الليثُ؛ قالَ: حدَّثني عبدالرحمٰنِ بنُ خالدٍ: (فذكره)».

وقد أَشارَ إلى روايةِ[2] مسلمٍ هٰذه ابنُ الصَّلاحِ في «الصِّيانَةِ» (ص ٧٩ ـ ٨٠).

○○○○○

---

(١) يُريد شُعيباً أيضاً، فقد أسنده من جهتِه.

(٢) ولم يذكر هٰذا الحديثَ الحافظ ابنُ حجر في «النُّكت على ابنِ الصلاح» (٢ / ٣٥٢)! ولم يذكره ـ كذٰلك ـ محمد عبدالرحمٰن الطوالبة في أُطروحته «الإمام مسلم ومنهجه» (ص ٢٥٥)!

القسمُ الثَّاني
ما علَّقه ولم يُوصِلْه في كِتابِهِ

وهو حديثٌ واحدٌ فقط :

○ الحديث السادس :

قالَ الإمامُ مسلمٌ في «صحيحِهِ»، كتاب الحَيْض، باب التيمُّم (٣٦٩) (١١٤) :

«وروى اللَّيْثُ بنُ سعدٍ عن جَعْفَر بنِ ربيعةَ عن عبدالرحمٰن بنِ هُرْمُز عن عُميرٍ مولى ابنِ عبَّاسٍ أَنَّهُ سَمِعَهُ يقولُ: أَقبلْتُ أَنا وعبدُالرحمٰنِ بنُ يسارٍ - مولى مَيْمونَةَ زَوْجِ النبيِّ ﷺ - حتى دَخَلْنا على أَبي الجَهْمِ بنِ الحارثِ بنِ الصِّمَّةِ الأنْصاريِّ، فقالَ أَبو الجَهْمِ: أَقْبَلَ رسولُ اللهِ ﷺ مِن نحوِ بِئْرِ جَمَلٍ، فلَقِيَهُ رجلٌ فسلَّمَ

عليهِ، فلم يَرُدَّ رســولُ اللهِ ﷺ عليهِ، حتَّى أَقبـلَ على الجِدارِ، فمَسَحَ وجْهَهُ ويَدَيهِ، ثمَّ ردَّ عليهِ السَّلامَ».

قلتُ: وقــد وَصَـلَهُ البخــاريُّ في «صحيحِــهِ» (٣٣٧)؛ قالَ: «حــدَّثنــا يحيى بنُ بُكيرٍ؛ قال: حدَّثَنـا الليثُ عن جَعْفَرِ بنِ ربيعةَ: (فذكره)».

ورواهُ الإِمــامُ أَبـو دَاودَ في «سننـهِ» (رقم **٣٢٩**) عن عبدالملك بن شُعَيب بن اللَّيْث بن سَعْد عن أَبيهِ عن جَدِّه بهِ.

ورواه الإمامُ النَّسائيُّ في «سُننهِ» (رقم **٣١١**) عن الرَّبيع بن سُلَيمان عن شُعَيب بن اللَّيْث بهِ(١).

وها هُنا تَنْبيهاتٌ:

الأوَّل: قال أَبو عليٍّ الجَيَّاني في «تقييد المُهْمَل» (٢ / ١٥٤ / أ):

«هٰكذا وَقَعَ في النُّسخِ عن أَبي أَحمدَ الجُلوديِّ،

---

(١) ومن طريقِه رواه أبو عليٍّ الجَيَّاني في «تقييد المهمل» (٢ / ١٥٤ / أ).

والكِسائيِّ، وابنِ ماهانَ[1]: «أَقبَلْتُ أَنا وعبدُالرحمٰنِ بنُ يسارٍ»، وهو خطأ، والمحفوظُ: «أَقبلتُ أَنا وعبدُاللهِ بنِ يَسارٍ»[2].

الثَّاني: وقعَ في روايةِ مسلمٍ: «أَبي الجَهْمِ»، والصواب: «أَبي الجُهَيْمِ»؛ بالتصغير؛ كما في روايةِ البُخاريِّ وغيرِه[3].

الثَّالث: قالَ الحافظُ ابنُ حَجَرٍ في «النُّكت على ابنِ الصَّلاحِ» (١ / ٣٥٣) مُعَقِّباً على قولِ العراقيِّ: «إِنَّهُ ليس في مسلمٍ بعدَ المقدِّمةِ حديثٌ معلَّقٌ لم يُوصِلْهُ مِن طريقٍ أُخْرى إلا حَديثَ أَبي الجُهَيْمِ»، فقالَ رحِمَهُ اللهُ:

---

(١) وهٰؤلاء الثلاثة من رواة «الصحيح» عن مسلم.

(٢) وفي «فتح الباري» (١ / ٤٤٢) قال: «وهو وَهَمٌ، وليس له في هٰذا الحديث روايةٌ، ولهٰذا لم يذكُرْه المصنِّفون في رجال الصحيحين».

(٣) كما قال الحافظ في «الفتح» (١ / ٤٤٢)، والنووي في «شرح مسلم» (٤ / ٦٣).

«هٰذا صحيحٌ بقيدِ التَّعليقِ، لكنْ قد بَيَّنَّا أَنَّ الَّذي بصيغةِ التَّعليقِ إِنَّما هُو ستَّةٌ[1] لا أَكثر.

أَمَّا على رأيِ الجَيَّاني ومَن تَبِعَهُ في تسمِيَتِهم المُبهَمَ مُنْقَطِعاً؛ فإِنَّ فيها حديثينِ آخرينِ لم يوصِلْهُما في مكانٍ آخَرَ»[2].

الرَّابِعُ: علَّلَ الشيخُ محمَّد عوَّامة (!) تعليقَ مسلمٍ لهٰذا الحديثِ بأَنَّهُ «قَصَدَ الإِشارَةَ إِلى الوَهْمَيْنِ السَّابقينِ فيهِ»[3]!

وهٰذا بعيدٌ، وليس فيهِ حُجَّةٌ؛ لأَنَّهُ مِن المعروفِ في منهجِ الإِمامِ مسلمٍ رحِمَهُ اللهُ في «صحيحِهِ» أَنَّهُ إِذا أَوردَ إِسناداً فيهِ خَطأ؛ لم يَكْتَفِ بالإِشارةِ، بل تراهُ يُنَبِّهُ

---

(١) وليس هذا دقيقاً، إنما هم أربعة فقط، خامسهم حديث أبي الجُهَيم، فقد تكرَّر عليه حديث أبي هريرة الآتي (برقم ٧)؛ كما نبَّه عليه محقِّق كتابه أخونا الفاضل الشيخ ربيع بن هادي.

(٢) وهما الآتيان برقم (٧ و٩)، وهناك ثالث، وهو برقم (١٢)

(٣) «الإمام مسلم وصحيحه» (ص ١١٠)، محمود فاخوري.

عليهِ ـ غالبـاً ـ، ويُصَـرِّحُ بهِ؛ كقولِهِ ـ مثلاً ـ في حديث (١٤٧١) (١٤) (...)، كتاب الطَّلاق، باب: تحريم الحائض:

«وحَـدَّثَنيهِ محمَّـدُ بنُ رافـعٍ: حدَّثنا عبدُالرزَّاقِ: أَخبـرَنـا ابنُ جُرَيْجٍ: أَخبَـرَني أَبـو الـزُّبيرِ أَنَّـهُ سَمِـعَ عبدَالرحمٰنِ بنَ أَيمنَ مولى عُرْوَةَ: (فذكره)».

فقالَ الإمامُ مُسلِمٌ مُعَقِّباً:

«أَخطأَ حيثُ قالَ: «عُروة»؛ إنَّما هُو مولى عَزَّةَ».

وهٰذا معروفٌ[1] مِن منهَجِهِ رحمَهُ اللهُ[2].

ooooo

(١) انظر: «الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه» (ص ٢٤٧)، تأليف: محمد بن عبدالرحمٰن الطوالبة، رسالة ماجستير مقدَّمة إلى جامعة الزيتونة، تونس.

(٢) وليس ثمَّة معارضةٌ بين ما هنا وما سيأتي (ص ٤٨)؛ كما يُلاحظهُ المُتأَمِّل.

القِسمُ الثَّالِثُ

ما عُدَّ مُعلَّقاً وهُو مُبْهَمٌ

وهٰذا ما أَشارَ إِليهِ الحافِظُ في «النُّكَتِ على ابنِ الصَّلاحِ» (١ / ٣٥٣) حيثُ قالَ: إِنَّها «بصيغةِ الاتِّصالِ لكنْ أُبْهِمَ في كُلٍّ مِنها اسمُ مَن حَدَّثَهُ».

فهٰذا لا يُعَدُّ مُعَلَّقاً ولا مُنْقَطعاً ـ وهما هُنا بمعنىً ـ، وإِنْ ذَكروهُ فيهِ، وهِي ـ على هٰذا ـ «مُتَّصِلَةٌ كما هُو المعروفُ عندَ جُمهورِ أَهلِ الحديثِ»؛ كما قالَ الحافظُ.

فالوَجْهُ الصَّحيحُ في هٰذه الأحاديثِ مِن هٰذا القِسمِ هو أَنَّها «قيلَ: إِنَّها منقَطِعةٌ، وليست بمنْقَطِعَةٍ»(١).

---

(١) كما قال في «النُّكت» (١ / ٣٥٣) أيضاً.

ونحنُ نُورِدُهـا معَ الكلامِ عليها؛ لاشتِهارِها بينَ الَّذينَ كَتَبوا حولَ «صحيحِ مسلمٍ» سواءٌ منهُم المُحْدَثونَ أَمِ المتقدِّمونَ[1]، واللهُ المُوَفِّقُ:

○ **الحديث السابع:**

ما رواهُ الإمـامُ مسلِمٌ في «صحيحِـهِ»، كِتـاب المسـاجِدِ ومَواضِعِ الصَّلاةِ، باب: ما يَقالُ بينَ تكبيرةِ الإحرامِ والقِراءةِ (٥٩٩) (١٤٨):

«وحُـدِّثْتُ عن يحيى بنِ حَسَّـانَ ويونُسَ المؤدِّبِ وغيرِهما؛ قالوا: حَدَّثَنا عبدُالواحِدِ بنُ زِيادٍ؛ قالَ: حَدَّثَني عُمـارَةُ بنُ القَعْقاعِ: حَدَّثَنا أَبو زُرْعَةَ؛ قالَ: سمعتُ أَبا هُريرةَ يقـولُ: كانَ رسـولُ اللهِ ﷺ إذا نَهَضَ مِن الرَّكعةِ الثانيةِ اسْتَفْتَحَ القِراءَةَ بـ ﴿الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمينَ﴾، ولم يسكُتْ».

---

(١) قال الحافظ ابن حجر في «النكت» (١ / ٣٥٣):
«وعندي أنَّه ملتحق بما صورتُه التعليق، وهو موصول على رأي ابن الصلاح».

قلتُ: ورواهُ ابنُ خُزيمةَ (١٦٠٣) عن الحَسَنِ بنِ نَصْرٍ عن يحيى بن حسَّانَ بهِ.

وقالَ الحافِظُ في «النُّكَتِ» (١٠ / ٤٤٨):

«وَصَلَهُ أَبو نُعَيمٍ في «المُسْتَخْرَجِ» مِن طريقِ محمَّدِ بنِ سهلِ بنِ عسكرٍ عن يَحْيى بن حَسَّان. ووَصَلَهُ ابنُ حِبَّانَ في الرَّابعِ مِن الرَّابعِ[1] مِن «صحيحِهِ» مِن طريقِ محمَّدِ بنِ أَسلمَ عن يُونُسَ بنِ محمَّدٍ».

وهو في «ترتيبِهِ» المسمَّى بـ «الإحسانِ» (رقم ١٩٣٦).

وقالَ شُبِّير الدُّيوبَنْدي في «فتح الملهم» (١/ ٣٨):

«ورواهُ البزَّارُ عن أَبي الحَسَنِ بنِ مِسْكِين - وهو ثِقةٌ - عن يحيى بن حَسَّان».

○ الحديث الثامن:

وقالَ الإمامُ مُسلِمٌ في «صحيحِه»، كتاب الجنائز،

---

(١) أي: القسم الرابع من النوع الرابع من «التقاسيم والأنواع»، وهو لم يُطبع، وما وُجِدَ إلَّا أجزاءٌ من نسخته المخطوطة.

بابُ: ما يُقالُ عندَ دُخولِ القُبورِ، (٩٧٤) (١٠٣) بعد روايتِهِ حديثَ زيارةِ البَقيعِ والاستغفارِ لأهْلِها عن هارونَ ابنِ سعيدٍ الأيْليِّ ـ وهُـو شيخُه فيهِ ـ: حدَّثنا عبدُاللهِ بنُ وَهْبٍ: أَخْبَـرَنـا ابنُ جُريجٍ عن عبـدِاللهِ بنِ كثيرِ بنِ المُـطَّلِبِ، أَنَّـهُ سَمِـعَ محمَّـدَ بنَ قيسٍ يقولُ: سمعتُ عائشـةَ تُحَـدِّثُ، فقـالَت: أَلا أُحَـدِّثُكُمْ عنِ النبيِّ ﷺ وعَنِّي! قُلْنا: بَلى».

ثمَّ قالَ مسلمٌ رحِمَهُ اللهُ:

«ح: وحـدَّثَني مَن سَمِعَ حَجّاجاً الأعْوَرَ (واللَّفظُ لهُ)؛ قالَ: حدَّثَنـا حَجَّـاجُ بنُ محمَّـدٍ(١): حدَّثَنـا ابنُ جُريجٍ: أَخْبَرَني عبدُاللهِ (رجُلٌ مِن قُريشٍ) عن محمَّدِ ابنِ قَيْسِ بنِ مَخْـرَمَـة بن المُـطَّلبِ: أَنَّـهُ قالَ يوماً: أَلا أُحَدِّثُكُم: (فذكر الحديث)».

قالَ الإمامُ النَّوَويُّ في «شرحِهِ» (٧ / ٤٢):

«ولا يُقْدَحُ روايةُ مسلمٍ عن هٰذا المجهولِ الَّذي

---

(١) وهو الأعور نفسه.

سَمِعَهُ مِن حَجَّاجٍ الأعْوَرِ؛ لأنَّ مُسْلِماً ذَكَرَهُ مُتابعةً لا معتَمِداً عليهِ مُتأصِّلاً، بل الاعتمادُ على الإسنادِ الصَّحيحِ قبلَهُ».

قلتُ: وَصَلَهُ الإمامُ أحمدُ في «مسندِهِ» (٦ / ٢٢١)؛ قالَ:

«حَدَّثَنا حَجَّاجٌ، قالَ: أَخْبَرَني ابنُ جُريجٍ...»

بهِ.

وكذا الإمامُ النَّسائيُّ في «السُّنَنِ الصُّغْرى» (٢٠٣٧)؛ قالَ:

«أَخْبَرَنا يوسُفُ بنُ سعيدٍ؛ قالَ: حدَّثَنا حَجَّاجٌ...» بهِ.

ورواهُ النَّسائيُّ في «الكبرى» هٰكذا أَيضاً؛ كما في «تُحفةِ الأشرافِ» (١٢ / ٣٠٠).

وقالَ النَّسائيُّ في «الكبرى» بعد روايتِهِ:

«حجَّاجٌ في ابنِ جُرَيْجٍ أَثبتُ عندَنا مِن ابنِ وهبٍ».

وقالَ الحافِظُ ابنُ حَجَرٍ فِي «النُّكَت الظِّراف» (١٢ / ٢٩٩).

«وأَخرجَهُ أَبو عَوانَة في «صحيحِهِ» عن يُوسُفَ كما قالَ النَّسائيُّ بعدَهُ، وقالَ بعدَهُ: قالَ أَحمدُ بنُ حَنبلٍ: ابنُ وَهْبٍ عن ابنِ جُريجٍ فيهِ شيءٌ.

وأَخرجَهُ أَبو نُعيمٍ في «المستخرج»، فقالَ: حدَّثَنا محمَّدُ بنُ إِسحاقَ: حدَّثنا محمَّدُ بنُ بَركَة: حدَّثنا يوسُفُ بنُ سَعْدٍ: حدَّثنا حَجَّاجٌ عن ابنِ جُريجٍ: أَخبرَني عبدُاللهِ أَنَّهُ سَمِعَ محمَّدَ بنَ قيسِ بنِ مَخْرَمَةَ - هكذا قالَ: عَبْدُ اللهِ، لم يَزِدْ قولَهُ في سياقِ روايةِ ابنِ وَهْبٍ. . .».

فلعلَّ الإِمامَ مسلماً في تعليقِهِ هذه الروايةَ يُشيرُ إِلى هذا التَّرجيحِ المذكورِ.

واللهُ أَعْلَمُ.

○ الحديث التاسع:

قالَ الإِمامُ مسلِمٌ في «صحيحِهِ»، كتابُ المساقاةِ، بابُ استحبابِ الوَضْعِ مِن الدَّيْنِ (١٥٥٧) (١٩):

«وحـدَّثني غيرُ واحدٍ مِن أَصحابنا؛ قالوا: حدَّثنا إِسماعيلُ بنُ أَبي أُوَيْسٍ: حدَّثني أَخي عن سُليمانَ (وهُو ابنُ بِلالٍ) عن يَحْيى بنِ سعيدٍ عن أَبي الرِّجالِ محمَّدِ ابنِ عبد الـرحمٰنِ (أَنَّ أُمَّـهُ عَمْـرَةَ بنتَ عبدالرحمٰنِ)[1]؛ قالَت: سمعتُ عائشةَ تقولُ: سَمِعَ رسولُ اللهِ ﷺ صوتَ خُصومٍ بالبابِ، عاليةٍ أَصواتُهُما، وإِذا أَحَدُهُما يستوضِعُ الآخـرَ ويَسْتَرْفِقُهُ في شيءٍ، وهُو يَقولُ: واللهِ لا أَفْعَلُ، فخَرَجَ رَسولُ اللهِ ﷺ عليهما، فقالَ:

«أَينَ المُتَأَلِّي على اللهِ لا يَفْعَلُ المَعْروفَ؟».

قالَ: أَنا يا رسولَ اللهِ! فلهُ أَيُّ ذٰلكَ أَحَبَّ».

قلتُ: والكلامُ على هٰذا الحديثِ مِن وُجوهٍ:

الأول: أَنَّ الإِمامَ البخاريَّ قد وَصَلَ هٰذا الحديثَ في «صحيحِهِ» (٢٧٠٥)، فقال:

«حَدَّثَنا إِسماعيلُ بنُ أَبي أُوَيْسٍ . . .» بهِ.

---

(١) ساقط من «الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه» (ص ٢٥٠)!

الثَّاني: قالَ الإمامُ أَبو نُعَيْمٍ الأصبهانِيُّ في «المستخرجِ»:

«يُقالُ: إِنَّ مسلماً حَمَلَ هٰذا الحَديثَ عنِ البخاريِّ».

نقَلَهُ عنهُ ابنُ حَجَرٍ في «النُّكتِ الظِّرافِ» (١٢ / ٤١٦)، ثمَّ عقَّبَ عليهِ بقولِه:

«وكلامُ أَبي نُعيمٍ يقتضي أَنَّهُ حدَّثَ بهِ أَيضاً غيرَهُ.

وقد رُوِّيناهُ في الأوَّلِ مِن «أَمالي المَحامليِّ» روايةَ الأصبهانيِّينَ[1] عنهُ؛ قالَ: حدَّثَنا عبدُاللهِ بنُ شَبيبٍ: حدَّثَنا إسماعيلُ».

الثَّالِث: أَنَّ الجَمْعَ يدفَعُ الجَهالَةَ، وتعدُّدُ الرُّواةِ يَردُّ الإِبهامَ، فقولُ الإمامِ مسلمٍ: «حدَّثَنا غيرُ واحدٍ مِن أَصحابِنا» دالٌّ على أَنَّهُم جماعةٌ، فمِثْلُ هٰذا لا تضرُّهُ الجهالَةُ؛ «فإِنَّهُم عَدَدٌ ينجَبرُ بهِ جهالَتُهُم»؛ كما قالَهُ

---

(١) وهي المعروفة برواية ابن مَهْدي، ولا تزال مخطوطةً، وأمَّا روايةُ ابنِ البَيِّع؛ فتحت الطبع بتحقيق د. إبراهيم القيسي.

السَّخـاوِيُّ في «المقـاصِـدِ الحسنـةِ» (رقم ١٠٤٤) في حَديثٍ آخَرَ.

الرَّابِعُ: قالَ الحافِظُ ابنُ حَجَرٍ في «النُّكَتِ على ابنِ الصَّلاحِ» (١ / ٣٥٠):

«وهٰذا لم يُورِدْهُ إلَّا مِن طريقِ عَمْرَةَ».

وقال الحافظ في «الفتح» (٥/٣٠٨) بعد ذِكرِ روايةِ مسلم: «... فعَـدَّه بعـضُـهُم في المُنْقَـطِعِ [أَي: المُعَلَّق]، والتَّحقيقُ أَنَّهُ مُتَّصلٌ في إسنادِهِ مبهمٌ».

○ الحديث العاشر:

قالَ الإمامُ مسلِمٌ في «صحيحِهِ»، كتابُ المُساقاةِ، بابُ: تحريمِ الاحتكارِ في «الأقواتِ» (١٦٠٥) (١٣٠) بعدَ روايتِهِ موصولاً حديثَ: «لا يَحْتَكِرُ إلَّا خَاطىءٌ»:

«وحـدَّثَني بعضُ أَصحـابِنـا عن عَمْرو بنِ عَوْنٍ: أَخْبَرَنا خالِدُ بنُ عبدِاللهِ عن عَمْرو بنِ يَحيى عن محمَّدِ بنِ عَمْـرو عن سعيدِ بن المسيِّبِ عن مَعْمَـرِ بنِ أَبي مَعْمَرٍ ـ أَحَـدِ بني عدِيِّ بنِ كعبٍ ـ؛ قالَ: قالَ رسـولُ اللهِ:

(فذكَرَ بمِثْلِ حَديثِ سُليمانَ بن بِلالٍ عن يَحْيى)» .

قلتُ : قالَ الحافِظُ ابنُ حَجَرٍ في «النُّكَتِ الظِّرافِ» (٨ / ٤٦٧) :

«ومِمَّن سَمِعَهُ مِن عَمْرِو بنِ عَوْنٍ : محمَّدُ بنُ عيسى بنِ أَبي قِمَاشٍ ، أَخرجَهُ البيهقيُّ [السُّنَن : ٦ / ٣٠] مِن طريقِ أَحمدَ بنِ عُبيدٍ الصَّفَّارِ عنهُ عن عَمْرِو بنِ عَوْنٍ بهِ» .

الحديثُ الحادي عَشَر :

قالَ الإمامُ مسلمٌ في «صحيحِهِ» ، كتابِ العلمِ ، بابِ اتِّباعِ سَنَنِ اليهودِ والنَّصارى (٢٦٦٩) (. . .) بعد روايتِهِ حَديثَ أَبي سعيدٍ الخُدْرِيِّ مرفوعاً : «لَتَتَّبِعُنَّ سَنَنَ الَّذينَ مِنْ قَبْلِكُم . . .» عن سُوَيْدِ بنِ سعيدٍ : حدَّثَنا حَفصُ ابنُ مَيْسَرة عن زيدِ بنِ أَسلَمَ عن عَطاءِ بنِ يَسارٍ عنهُ .

فقالَ رحِمَهُ اللهُ :

«وحدَّثَنا عِدَّةٌ مِن أَصحابِنا عن سعيدِ بنِ أَبي مَريمَ : أَخبَرَنا أَبو غَسَّانَ (وهُو محمَّدُ بنُ مُطرِّفٍ) عن زيدِ بن

أَسْلَمَ بهٰذا الإِسنادِ نحوهُ».

قلتُ: أَوردهُ مسلمٌ متابَعَةً لما قبلَهُ؛ كما هُو ظاهِرٌ[1].

وقـد وَصَلَهُ ـ بعدُ ـ راوي كتابِهِ، وهو إِبراهيمُ بنُ محمَّدِ بنِ سفيانَ، فقالَ:

«حدَّثَنا محمَّدُ بنُ يحيى: حدَّثنا ابنُ أَبي مريمَ: حدَّثَنا أَبو غسَّانَ: حدَّثنا زيدُ بنُ أَسْلَمَ عن عَطاءِ بنِ يسارٍ: (وذَكَرَ الحديثَ نحْوَهُ)».

ورواهُ ابـنُ حِبَّـانَ في «صَـحـيحِـهِ» (٦٦٦٨ ـ الإحسان)؛ قالَ:

«أَخْبَرَنا محمَّدُ بنُ إِسْحاقَ بنِ إِبراهيمَ مَوْلى ثَقيفٍ؛ قالَ: حدَّثنا ابنُ أَبي مَرْيَمَ: (فذكره)».

○ الحديث الثاني عشر:

قالَ الإِمـامُ مُسْلِمٌ في «صـحـيحِـهِ»، كتـابِ الفضائلِ، بَابِ إِذا أَرادَ اللهُ تعالى رحمَةَ أُمَّةٍ قَبضَ نَبِيَّها

(١) وصرَّح به ابنُ الصَّلاح في «الصيانة» (ص ٨٠).

قبلها (٢٢٨٨) (٢٤).

«وحُـدِّثْتُ عن أَبي أُسامَةَ ـ ومِمَّنْ رَوى ذلكَ عنهُ إبراهيمُ بنُ سَعيدٍ الجَوْهَرِيُّ ـ: حَدَّثَنا أَبو أُسامَةَ: حَدَّثني بُرَيْدُ بنُ عبدِاللهِ عن أَبي بُرْدَةَ عن أَبي مُوسى عنِ النبيِّ ﷺ قالَ:

«إِنَّ اللهَ عَزَّ وجَـلَّ إذا أَرادَ رحْمَةَ أُمَّةٍ مِن عِبادِهِ؛ قَبَضَ نبيَّها قَبْلَها، فجَعَلَها لها فَرَطاً وسَلفاً بينَ يَدَيْها، وإذا أَرادَ هَلَكَةَ أُمَّةٍ؛ عَذَّبَها ونَبيُّها حَيٌّ، فأَهْلَكَها وهُو يَنْظُرُ، فأَقَرَّ عَيْنَهُ بهَلَكَتِها حينَ كَذَّبُوهُ وعَصَوْا أَمْرَهُ».

قُلتُ: قالَ أَبو عَوانَةَ في «مستَخْرَجِه»:

«روى مسلمٌ عن إبراهيمَ بنِ سعيدٍ الجَوهَرِيِّ عن أَبي أُسامةَ: (فذكره)».

نَقَلَهُ ابنُ حَجَرٍ في «النُّكَتِ الظِّرافِ» (٦ / ٤٤٦)، ثم تعقَّبَهُ بقولِهِ:

«ولم أَقِفْ في شيءٍ مِن نُسَخِ مسلمٍ على ما قالَ، بل جَزَمَ بعضُهُمْ بأَنَّهُ مَا سمِعَهُ مِن إبراهيمَ بنِ سعيدٍ، بل

إِنَّما سمِعَهُ مِن محمَّدِ بنِ المسيَّبِ.

وقد وَقَعَ لنا بعُلُوٍّ مِن طريقِ محمَّدِ بنِ المُسيَّبِ الأرْغِياني.

وأَخرجَهُ البزَّارُ في «مسندِهِ» عن إبراهيمَ بنِ سعيدٍ.

وأَخرجَهُ أَبو نُعيمٍ في «المستخرجِ» من طريقِ أَبي يَعْلى وأَبي عَروبَةَ وغيرِهِما - أي: محمَّدِ بنِ المسيَّبِ ومُحَمَّدِ بن عليٍّ بنِ حَرْبٍ - عن إبراهيمَ بنِ سَعيدٍ».

قلتُ: ورواهُ البيهقيُّ في «دلائلِ النبوَّةِ» (٣ / ٧٦)، وفي «الأسماءِ والصِّفاتِ» (١٥٤)، وابنُ حِبَّانَ (٦٦١٢)، وابنُ عساكِرَ في «تاريخِ دمشقَ» (٤ / ق ٤٠٣ - مصوَّرتي)، والجَيَّاني في «تقييدِ المُهْمَلِ» (٢ / ١٥٥ / أ)، والذَّهبيُّ في «سِيَرِ أَعلامِ النُّبلاءِ» (١٤ / ٤٢٦)؛ مِن طُرُقٍ عن محمَّدِ بنِ المسَيَّبِ (ح).

ورواهُ البيهقِيُّ في «الدَّلائلِ» (٣ / ٧٦) مِن طريقِ عُمَرَ بنِ عبداللهِ بنِ عُمَرَ البَحرانِيِّ (ح).

ورواهُ البيهقِيُّ في «الدَّلائلِ» (٣ / ٧٧) مِن طريقِ

أَحمدَ بنِ عُميرٍ (ح).

ورواهُ ابنُ عَساكِرَ (٤ / ق ٤٠٣) مِن طريقِ عبدِاللهِ ابنِ إسحاقَ بنِ أَبي مُسلمٍ الصُّفْرِيِّ (ح).

ورواهُ أَبو عَليٍّ الجَيَّانيُّ في «تقييدِ المُهْمَلِ» (٢ / ١٥٥ / أ) مِن طريقِ أَبي بكرٍ البزَّارِ (ح).

ورواهُ ابنُ حِبَّـانَ (٧١٧١) عن عُمَـرَ بنِ عبداللهِ الهَجَرِيِّ، وأَحمَدَ بنِ يوسُفَ، وعُمَرَ بنِ سعيدِ بنِ سِنانٍ (ح).

ورواهُ ابنُ عديٍّ في «الكامِلِ» (٢ / ٤٩٦) عن محمَّدِ بنِ أَحمدَ بنِ حَمَّادٍ (ح).

كلُّهُم قالوا: عن إبراهيم بنِ سَعيدٍ الجَوْهَرِيِّ بهِ.

فوائِدُ:

الأولى: قالَ ابنُ عديٍّ في «الكامِلِ» (٢ / ٤٩٦) بعدَ روايتِهِ هٰذا الحَديثَ في ترجمةِ بُرَيْدِ بنِ عبدِاللهِ بنِ أَبي بُرْدَةَ الأشعَرِيِّ.

«. . . وقد اعْتَبَرْتُ حَديثَهُ فلَمْ أَرَ فيهِ حَديثاً أُنْكِرُهُ،

وأَنْكَرُ ما روى هذا الحَديثُ الذي ذكرتُهُ: «إذا أرادَ اللهُ بأُمَّةٍ خَيراً...»، وهٰذا طَريقٌ حَسنٌ، ورواهُ ثِقاتٌ، وقد أَدخَلَهُ قومٌ في «صحاحِهِمْ»، وأَرجو أَنْ لا يَكونَ بِبُرَيْدٍ هٰذا بأْساً».

الثَّانيةُ: قالَ شيخُنا الألبانيُّ حَفِظَهُ اللهُ في تعليقٍ لهُ على «صحيحِ الجامعِ الصَّغيرِ وزيادتِهِ» (١٧٠٧) حولَ هٰذا الحديثِ:

«هٰذا الحَديثُ مِمَّا وَقَعَ في «مسلمٍ» (٧ / ٦٥) مُعَلَّقاً، وهِيَ أَربعةَ عشرَ حَديثاً، لكنْ وَصَلَهُ أَبو يَعلى والحاكمُ وغيرُهُما كما أَوضحْتُهُ في كتابي «مختصر صحيحِ مسلمٍ»[١] (٣١٦٤) يسَّر اللهُ طبعَهُ».

وعليهِ تعليقاتٌ:

أ ـ أن هٰذا كلامٌ مُجمَلٌ يُعْلَمُ وَجْهُهُ بما صَدَّرْتُهُ مِن كَلامٍ على هٰذا القِسمِ في الفَرْقِ بينَ الإبهامِ والتَّعليقِ!

---

(١) وهـو من اختصارِ شيخِنا وتصنيفِهِ، أما «مختصر مسلم» للمنذري، المطبوع بتحقيق شيخنا ـ حفظه الله ـ؛ فهو آخَرُ.

ب ـ لم أَقفْ على الحـديثِ ـ بعـدَ بَحْثٍ ـ في «مسنَدِ أَبي يَعْلى»، وفي «مُسْتَدْرَكِ الحاكم»[1]!

جـ ـ أَنَّ عَدَدَها اثنا عَشَرَ حديثاً كما سيأْتي بَيانُهُ[2]!

الثَّـالثـةُ: قالَ ابنُ حَجَـرٍ في «النُّكَتِ على ابنِ الصَّلاحِ» (١ / ٣٥٤):

«وإِبـراهيمُ هٰذا مِن شُيوخِ مسلمٍ، قد سَمِعَ منهُ غيرَ هٰذا، وأَخْرَجَ عنهُ ممَّا سَمِعَهُ في «صحيحِهِ» غيرَ هٰذا مصرَّحاً بهِ».

الرَّابعةُ: في «تاريخِ بغداد» (٧ / ٣٧٠) حولَ هٰذا الحديثِ نُكتةٌ لطيفةٌ، فَلْتُنْظَرْ.

○ الحديثُ الأخير:

قالَ ابنُ الصَّلاحِ في «الصِّيانَةِ» (ص ٧٧):

---

(١) مع أَنَّ البيهقي رواه في «الدلائل» من طريقه!

(٢) ثم رأيتُ الشيخ شعيباً الأرناؤوط في تعليقه على «السير» (٦ / ٢٥٢) قد «أخذ» (!) تعليقةَ شيخنا هٰذه بعزوه المذكور!

وقد رأيتُ ـ بعدُ ـ في «الصحيحة» (٣٠٥٩ ـ مخطوط) لشيخنا التخريج على الجادة، فالحمد لله.

«ثمَّ قولُهُ [أي: الإمامِ مسْلِمٍ] في كتابِ الصَّلاةِ، في بابِ الصَّلاةِ على النبيِّ ﷺ: حَدَّثَنا صَاحِبُ لنا، عن إسماعيلَ بنِ زَكَرِيَّا عن الأعْمَشِ . . .

وهٰذا في رِوايةِ أَبي العلاءِ بنِ مَاهانَ.

وسَلِمَتْ روايةُ أَبي أَحمدَ الجُلوديِّ مِن هٰذا، وقالَ فيهِ[1] عن مُسلمٍ: حدَّثَنا محمَّدُ بنُ بكَّارٍ، قالَ: حدَّثنا إسماعيلُ بنُ زَكَرِيَّا. . .

وهو حديثُ أَبي مَسعودٍ الأنصاريِّ مرفوعاً: «قولوا: اللهُمَّ صَلِّ على محمَّدٍ، وعلى آلِ محمَّدٍ. . .».

انتهى كلامُ ابنِ الصَّلاحِ.

قلتُ: أَبو العَلاءِ بنُ ماهانَ هو «الإمامُ، المحدِّثُ، أَبو العلاءِ، عبدُالوهَّابِ بنُ عيسى بنِ عبدالرحمٰنِ بنِ عيسى بنِ ماهانَ الفارسيُّ، ثم البَغْداديُّ».

كما في «سِيرِ أَعلامِ النُّبلاءِ» (١٦ / ٥٣٥).

---

(١) أي: الجُلوديُّ في روايتِهِ.

وهو أَحدُ رواةِ «صحيحِ مسلمٍ».

والجُلُودِيُّ: هُو «الإمامُ، الزَّاهِدُ، القُدْوَةُ، الصادقُ، أَبو أحمدَ النَّيسابورِيُّ، الجُلودِيُّ، راوي «صحيحِ مسلمٍ»، عن إبراهيمَ بنِ محمَّدِ بنِ سُفيانَ الفَقيهِ».

كما في «السِّيَرِ» (١٦ / ٣٠١) أَيضاً.

والحَديثُ في نُسخَتِنا المُتَداوَلَةِ مِن «صحيحِ مسلمٍ» برقم (٤٠٥) (٦٨)[١]، وهي روايةُ الجُلودِيِّ.

والحمدُ للهِ.

○○○○○

---

(١) وانظر: «تحفة الأشراف» (٨ / ٢٢٩).

فوائِدُ ونَتائِجُ

○ **الأولى:**

قالَ أَبو عَلِيٍّ الجَيَّانيُّ في «تقييدِ المُهْمَلِ» (٢ / ق ١٥٥ / ب) بعدَ سَرْدِهِ الأحاديثَ التي هي مُعَلَّقةٌ عندَهُ:

«. . . فهٰذا ما أَوردَهُ مسلمٌ في «كتابِهِ» مقطوعاً غيرَ متَّصِلٍ بهِ، وذٰلك أربعةَ عَشَرَ موضعاً».

وتابَعَهُ غيرُ واحدٍ!!

فتعقَّبَهُ ابنُ الصَّلاحِ في «الصِّيانَةِ» (ص ٨١) بقولِهِ: «. . . وذَكَرَ أبو عَليٍّ فيما عندَنا مِن كِتابِهِ في الرابعَ عَشَرَ[1] حَديثَ ابنِ عُمَرَ: «أَرأَيْتَكُم ليلتَكُم هٰذه. . .»

---

(١) أي: في العَدِّ الرابع عشر؛ لكون هٰذا الحديث جاء آخر الأجاديث عنده، وهو برقم (٥) في كتابنا هٰذا.

المذكورَ في الفَضائلِ ، وقد ذكَرَهُ مرَّةً [قبلُ]، فيُسْقَطُ هٰذا مِن العَدَدِ .

والحَـديثُ الثَّـاني(١)؛ لكـونِ الجُلودِيِّ رواهُ عن مُسْلمٍ مَوصولاً ، وروايتُهُ هِي المعتَمَدَةُ المشهورةُ .

فهِيَ إِذَنْ اثنا عَشَرَ، لا أَربعةَ عشرَ. . . » .

○ **الثانية :**

أَنَّ هٰذهِ الاثني عَشَرَ مقسَّمَةٌ إلى ثلاثةِ أَقسامٍ :

١ ـ ما علَّقَهُ هُو ووصلَهُ هُو: وعِدَّتُها خمسةٌ .

٢ ـ ما علَّقهُ هُو ووَصَلَهُ غيرُه : وهِي حَديثٌ واحِدٌ .

٣ ـ ما أَبهَمَ فيهِ شَيْخَهُ ، وعدَّهُ بعضُ العُلماءِ مُعَلَّقاً : وعدَّتُها ستَّةٌ .

○ **الثالثة :**

جَميعُ الأحـاديثِ الَّتي أَوردَهـا العلماءُ على أَنَّها معَلَّقـةٌ في «صحيحِ مسلمٍ» جاءَتْ بصيغـةِ الجـزمِ ،

---

(١) أي : يُسقَط أيضاً ، وهو الحديثُ الأخير في هٰذا الكتاب .

وليس واحِدٌ منها بصيغةِ التَّمريضِ[1].

○ **الرابعة:**

أَنَّ جميعَ هٰذه الأحاديثِ وَرَدَتْ موصولةً سواءٌ عندَهُ أَمْ عندَ غيرِهِ.

○ **الخامسة:**

أَنَّ القسمَ الأوَّلَ ـ وهُو ما عُدَّ مُعَلَّقاً باتِّفاقٍ ـ كلَّه واردٌ في المُتابَعاتِ والشَّواهِدِ.

أَمَّا القِسمانِ الآخَرانِ؛ فهٰكذا وهٰكذا!

○ **السادسة:**

أَنَّ الإمامَ مسلماً رحِمَهُ اللهُ لم يَتجاوَزْ في تعليقِهِ هٰذه الأحاديثَ طبقاتٍ كثيرةً مِن الإسنادِ، إنَّما كانَتْ عن شُيوخِهِ، أَو عن شُيوخِهِم.

فرحِمَهُ اللهُ رحمةً واسعةً.

○○○○○

---

(١) إلا ما أبهم فيه بعض شيوخه، فقال ـ مثلاً ـ: «حُدِّثتُ عن...»، وهذا ما تقتضيه صيغةُ الإبهام أحياناً.



هٰذا آخِرُ مَا وصلتُ إليهِ مِن بحثٍ في هٰذا الجُزْءِ النَّافِعِ إنْ شاءَ اللهُ، سائلاً رَبِّي جَلَّ وَعَلا أَنْ يَكْتُبَ لي فيهِ الأجْـرَ والثَّـوابَ، ولإخـواني طلبـةِ العلمِ النَّفـعَ والفائدَة، إنَّهُ سميعٌ مُجيبٌ.

وآخِرُ دَعْوانا أَنِ الحمدُ للهِ رَبِّ العالَمينَ.

وكَتَبَهُ

علي بن حسن بن علي بن عبدالحميد

الحلبيُّ الأثريُّ

ظهيرةَ يومِ الجمعةِ ٢٣ شوال ١٤١٠هـ

الموافق ١٨ / ٥ / ١٩٩٠م

○○○○○

الفهارس العلميَّة

- فهرس الأحاديث.
- مَسْرد المراجع والمصادر.
- فهرس الفوائد والأبحاث.

رَفْعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

فهرس الأحاديث

مَسْرَد المراجع والمصادر

- «الإحسان في ترتيب صحيح ابن حبان»، ابن بلبان، بيروت.
- «الأسماء والصفات»، البيهقي، مصر.
- «الإمام مسلم وصحيحه»، محمود الفاخوري، دمشق.
- «الإمام مسلم ومنهجه»، محمد عبدالرحمٰن الطوالبة، بالآلة الكاتبة.
- «تاريخ بغداد»، الخطيب البغدادي، مصر.
- «تاريخ دمشق»، ابن عساكر، مخطوط.
- «التاريخ الكبير»، البخاري، الهند.
- «التبصرة والتذكرة»، العراقي، المغرب.
- «تحفة الأشراف»، العراقي، المغرب.
- «تدريب الراوي»، المِزِّي، الهند.
- «تذكرة الحفاظ»، الذهبي، الهند.
- «تغليق التعليق»، ابن حجر، عمَّان.

- «تقييد المُهْمَل»، أبو عليّ الجَيَّاني، مخطوط.
- «التقييد والإيضاح»، العراقي، مصر.
- «توجيه القاري»، الزاهِدي، الهند.
- «الجرح والتعديل»، ابن أبي حاتم، الهند.
- «دلائل النبوة»، البيهقي، بيروت.
- «السُّنن»، أبو داود، مصر.
- «السُّنن»، النَّسائي، مصر.
- «السُّنن الكبرى»، البيهقي، الهند.
- «سِير أعلام النبلاء»، الذهبي، بيروت.
- «شرح صحيح مسلم»، النووي، مصر.
- «شرح نخبة الفكر»، ابن حجر، مصر.
- «الصحيح»، ابن خزيمة، بيروت.
- «الصحيح»، البخاري، مصر.
- «الصحيح»، مسلم، مصر.
- «صحيح الجامع الصغير»، الألباني، بيروت.
- «صيانة صحيح مسلم»، ابن الصلاح، بيروت.
- «طبقات الحنابلة»، ابن أبي يَعْلى، مصر.
- «طبقات عُلماء الحديث»، ابن عبدالهادي، بيروت.
- «علوم الحديث»، ابن الصلاح، دمشق.
- «فتح الباري»، ابن حجر، مصر.

- «فتح الملهم»، شُبيِّر العثماني، الهند.
- «الكامل»، ابن عدي، بيروت.
- «محاسِن الاصطلاح»، البُلقيني، مصر.
- «المُسْنَد»، أبو عوانة، الهند.
- «المُسنَد»، أحمد بن حنبل، مصر.
- «المعجم الكبير»، الطبراني، بغداد.
- «المقاصد الحسنة»، السخاوي، مصر.
- «منهج ذوي النَّظَر»، التَّرمسي، مصر.
- «النُّكَت الظراف»، ابن حجر، الهند.
- «هدي السَّاري»، ابن حجر، مصر.

○○○○○

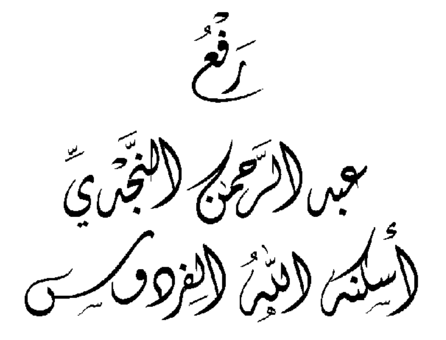
رفع

عبد الرحمن النجدي

أسكنه الله الفردوس

فهرس الفوائد والأبحاث

○○○○○



التنضيد والمونتاج
مكتبة الحسن للنشر والتوزيع
عمان - هاتف (٦٤٨٩٧٥) - ص.ب (١٨٢٧٤٢)


رَفْعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس